

انتقالات

أخبار العدالة الانتقالية من مختلف أنحاء العالم

يناير/كانون الثاني 2011

www.ictj.net/arabic

هو منظمة بالغة الأهمية اعتقاداً مني بأن العدالة الجنائية وسيلة ضرورية، وإن لم تكن كافية، لمعالجة الفظائع الواسعة النطاق في المجتمعات الانتقالية.

ومن الواضح أن المجتمعات التي تمرّ بمراحل انتقالية تكون في حاجة لاستجلاء الحقيقة ومواجهة الماضي. كما أنه من الضرورة بمكان الاعتراف بمعاناة الضحايا من خلال برامج التعويضات وتخليد الذكرى. والإصلاحات المؤسسية الجوهرية مهمة هي الأخرى لأي مجتمع يمرّ بمرحلة انتقالية، سواء في قطاع الأمن أم غيره من القطاعات، وذلك ضماناً لعدم تكرار الفظائع.

وأعتقد أن المركز الدولي للعدالة الانتقالية يحتل موقعاً

محتويات النشرة

- 1.....مقابلة مع مع باتريك بييري
- 4.....التقرير العالمي
- 4.....أفريقيا
- 6.....الأمريكتان
- 9.....آسيا
- 10.....أوروبا
- 11.....الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- 12.....المنشورات
- 14.....أضف إلى مفكرتك
- 15.....جهود عظمة الأثر

المركز الدولي للعدالة الانتقالية



حقة ملهمة

لقاء مع ديفيد تولبرت، رئيس المركز الدولي للعدالة الانتقالية

س. نحن مقبلون الآن على الذكرى العاشرة لانطلاق المركز الدولي للعدالة الانتقالية، وهي مناسبة عظيمة للتأمل في مسار المنظمة على مدى العقد

الماضي. فهل لك أن تحدثنا أولاً عن مسارك الشخصي، وكيف انتهى بك إلى منصبك الحالي في المركز الدولي؟

ج. لقد أمضيت معظم حياتي العملية في مجال العدالة الجنائية الدولية. بدأت مع المحكمة الدولية الخاصة بيوغوسلافيا



السابقة عام 1996، وأمضيت فيها نحو تسع سنوات إجمالاً، عملت خلالها على مستوى رفيع في الأقسام الثلاثة التي تتألف منها المحكمة، رئيساً لمكتب الرئيس، ثم نائباً لرئيس قلم المحكمة، ثم نائباً لرئيس هيئة الادعاء. وكنت أيضاً في روما ممثلاً للمحكمة أثناء المفاوضات حول النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وبعد ذلك، توليت منصب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في محاكمات الخمير الحمر في كمبوديا، ثم توليت فيما بعد منصب رئيس قلم المحكمة الخاصة بلبنان. وكثيراً ما تقاطع مجال عملي مع نشاط المركز الدولي للعدالة الانتقالية على مر السنين. وكنت أرى دائماً أن المركز الدولي للعدالة الانتقالية

المركز الدولي للعدالة الانتقالية

انتقالات

س. الآن وقد أصبحت رئيس المركز الدولي للعدالة الانتقالية، كيف تعزز تركيز وتعزيز مواطن قوته لتحقيق أعظم أثر ممكن؟

ج. من بين أهم مواطن قوتنا أننا نمارس نشاطنا على أرض الواقع في الكثير من البلدان التي تواجه التحديات المتعلقة بالسعي لتقصي الحقائق وتحقيق المحاسبة في حالات ما بعد الحكم الاستبدادي أو ما بعد الصراع. وقد رأيت هذا يتجلى بوضوح في كمبالا، مثلاً، حيث عقدت المحكمة الجنائية الدولية مؤتمراً في يونيو/حزيران الماضي لمراجعة نظامها الأساسي بعد سبع سنوات من تأسيسها. لقد ذهبنا إلى المؤتمر حاملين في جعبتنا الدروس والتجارب المستقاة من أرض الواقع، وتحدثنا عنها بصورة حقيقية ملموسة.

والتجارب التي استخلصناها من أرض الواقع في هذه البلدان منسجمة تماماً مع مبدأ التكاملية الذي أخذت به المحكمة الجنائية الدولية، ومؤداه أن المسؤولية الأولية عن التحقيق والادعاء في قضايا الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وجرائم الحرب تقع على عاتق كل دولة على حدة. والمركز قادر على إحداث أثر ملموس في البلدان التي تسعى لمعالجة هذه الأنواع من الفضائح بفضل تواجدها الفعلي وخبرائنا الممتازين، سواء في داخل البلدان أو من يسهل الاستعانة بهم.

وثمة دور آخر مهم يمكننا النهوض به، وهو الجمع بين صانعي السياسات وغيرهم من الأطراف الفاعلة التي ينبغي أن تكون على صلة وثيقة بعضها ببعض. ففي العام الماضي مثلاً، استطعنا الجمع بين صانعي السياسات وكبار مسؤولي المحكمة الجنائية الدولية، ومن يمكن وصفهم بخبراء تطوير سيادة القانون - وهم الأشخاص المعنيون ببناء قدرات المحاكم المحلية والخبراء القانونيون - وذلك بهدف وضع استراتيجية مشتركة وبعض المبادئ المشتركة المتعلقة بسبل التطبيق الناجح لمبدأ التكاملية. وتحدثنا عن تناول مبدأ التكاملية من منظور أوسع بكثير من مجرد التحقيقات وتحريك الدعاوى القضائية؛ ويعني ذلك أيضاً الاعتراف بالضحايا من خلال برامج التعويضات - وهو منحى يتجلى جزئياً في صندوق انتمان الضحايا الذي أنشأته المحكمة الجنائية الدولية - فضلاً عن تعزيز إجراءات المصارحة والإصلاح المؤسسي.

خاصاً بالغ الأهمية في المساعي التي يقوم بها المجتمع الدولي من أجل المجتمعات الانتقالية. ولقد كان نشاط المركز الدولي مبعث إلهام لي، ولذا فحينما كُلفت بالنهوض بهذه المسؤولية، شعرت بانسجام وتناغم تام مع هذا التكليف.

س. كيف ترى تطور المركز الدولي للعدالة الانتقالية على مدى السنوات العشر الماضية - أي منذ أن كان يتألف من ستة أشخاص يعملون في مكتب صغير في نيويورك عام 2001 حتى أصبح منظمة عالمية تمارس نشاطها في أكثر من 30 بلداً اليوم؟

ج. في عام 2002 أو مطلع عام 2003، حضرت مؤتمراً تحدث فيه [مؤسس المركز الدولي للعدالة الانتقالية] أليكس بورين، وتبين لي حتى آنذاك أن المركز قد جاء بمنظور فريد ومهم لقضايا العدالة الانتقالية. ثم في عام 2004، صدر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن سيادة القانون والعدالة الانتقالية، وكان تقريراً غنياً للغاية، يرئد آفاقاً جديدة، وأدرك الجميع آنذاك أن المركز الدولي للعدالة الانتقالية كان له عظيم الأثر في صياغة ملامحه الرئيسية وراء الستار.

ثم بدأت أرى الأثر يتجلى على أرض الواقع فقد أصدر المركز الدولي تقاريره وقام بنشاط خلاق ومهم في الواقع الفعلي من أجل المحكمة الخاصة بسيراليون، وبشأن لجنة الحقيقة هناك. صحيح أنه هناك الكثير من المنظمات غير الحكومية التي تقوم بنشاط للدعوة لحقوق الإنسان، ولكن المركز الدولي للعدالة الانتقالية تناول هذه القضايا من منظور مختلف يجمع بين تقديم المساعدة الفنية الراقية المستوى على أرض الواقع العمل المتعلق بوضع السياسات الذي يحدث أثره لدى الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرهما.

ولا يفوتنا أن نشير إلى عنصر آخر مهم، وهو البحث ومن أمثلة ذلك "دليل التعويضات" الذي أصدرته وحدة البحوث في المركز الدولي، وهو دراسة تستند إلى بحوث معمقة، وتزخر بمعلومات مستفيضة عن مجال لم يسبق لأحد أن تناوله بالبحث والتوثيق كما ينبغي.

انتقالات

في المناصب العامة، والعمل في مجال سيادة القانون، وجهود مكافحة الفساد. ومن بين التحديات التي سوف تواجهنا العمل على تحديث بعض جوانب عملنا وعمل الآخرين لكي يكون وثيق الصلة بالبلدان المقبلة على مراحل انتقالية الآن ومجدياً لها.

ولا شك أن عمليات المصارحة سوف يكون لها دور بالغ الأهمية. ففي هذه البلدان أنظمة ظلت قائمة فترات طويلة جداً، وهناك سجلات ومحفوظات لا بد من فتحها، والكثير من الحقائق الصعبة التي ينبغي الكشف عنها وروايتها.

وفي الوقت ذاته، فسوف يكون من المهم بالنسبة لمنظمات مثل المركز الدولي للعدالة الانتقالية والمنظمات غير الحكومية الداعية لقضايا حقوق الإنسان أن ترقب تطور الأمور عن كثب، لكيلا تصبح العملية الانتقالية نوعاً من التغيير السطحي الذي سرعان ما يتحول إلى تظاهر أجوف. وكل ثورة تقابلها ثورة مضادة، ولقد رأينا بعض عناصر ذلك بالفعل.

ومن القضايا ذات الصلة أنه هناك أعمال عنف خطيرة تجري في بعض السياقات، كما هو الحال في البحرين وليبيا على سبيل المثال. وقد ندد المركز الدولي للعدالة الانتقالية وغيره من المنظمات أشد التنديد بأعمال العنف التي يتعرض لها المدنيون. ومع مضي المراحل الانتقالية قدماً، فسوف يزيد من تعقيدها ضرورة معالجة أعمال العنف التي وقعت مع بدء العمليات الانتقالية ذاتها.

ولا يجوز لأي منا، فيما أعتقد، أن يستخف بالتحديات الكامنة في العمل الذي يجري يوماً بعد يوم، بينما تسعى هذه البلدان جهدها لاجتياز الأزمة. ولكن هناك أيضاً فرص هائلة، فالناس يبديون في معالجة ماضيهم وبناء مستقبل جديد. ونحن نشترك في هذا العمل في وقت مثير وملهم، ونتطلع لتعميق مشاركتنا فيه.

س. نحن نشهد الآن بعض الأحداث المثيرة حقاً في الشرق الأوسط؛ ما هي التحديات والفرص التي تنطوي عليها بالنسبة لعمل المركز الدولي للعدالة الانتقالية؟

ج. من الواضح أننا نعيش لحظة استثنائية حقاً في الشرق الأوسط؛ وهذا أمر ما كان بإمكان معظم الخبراء والمحليلين التنبؤ به قبل شهرين أو ثلاثة، وهو يفتح الباب على مصراعيه أمام فرص هائلة للتحويلات الانتقالية. وينطبق ذلك على تونس ومصر، ولعله ينطبق على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بوجه عام. ولقد أوفدنا بعثات إلى تونس ومصر، وتناهب الآن للعمل في كلا البلدين. أما البلدان الأخرى مثل ليبيا والبحرين واليمن فهي تضع أمامنا تحديات مختلفة، وأعتقد أنه من السابق لأوانه التكهن بما سيحدث فيها.

ومن بين هذه التحديات أن العدالة الانتقالية تعد أمراً جديداً نوعاً ما في الشرق الأوسط. فقد عملنا في المغرب حيث أنشئت لجنة حقيقة مهمة، ووضع برنامج راند للتعويضات، ولكن لم يكن هناك تحول انتقالي بمعنى تغيير الحكومة.

وبدأى ذي بدء، علينا أن نتذكر أن هذه المجتمعات هي التي ينبغي أن تحدث التغيير بنفسها. وما أكثر التصريحات التي تطلقها أحياناً جماعات تتحدث وكأنها هي التي سوف تحدث التغيير المنشود؛ وواقع الأمر هو أن هذه المجتمعات هي التي سوف يكون لزاماً عليها أن تحدد أجندتها بنفسها. وبمقدورنا أن نمد يد العون من خلال تقديم النصح والمساعدة الفنية بشأن آليات العدالة الانتقالية؛ ولكن يجب علينا أيضاً ألا نسعى لفرض الحلول نفسها في كل حالة وكان "مقاساً واحداً يصلح للجميع".

ومن المفيد الإشارة إلى أننا أمضينا جانباً كبيراً من العقد الماضي في العمل بشأن مراحل انتقالية أعقبت الصراعات، في حين أن الوضع في الشرق الأوسط يعيد إلى الأذهان، ولو من بعض الجوانب على أقل تقدير، المراحل الانتقالية التي تلت زوال أنظمة الحكم الاستبدادي في أمريكا اللاتينية. وأعتقد أنه سوف يكون من الأهمية بمكان في هذا الصدد اتخاذ طائفة كاملة من الإجراءات للحيلولة دون تكرار انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الإصلاحات المؤسسية، وإصلاح قطاع الأمن، وبرنامج فحص أهلية الموظفين

انتقالات

التقرير العالمي

إفريقيا

جمهورية إفريقيا الوسطى

وفي 11 مارس/آذار، أعلن الاتحاد الإفريقي تأييده لوتار تيبعد أن كان قد أعرب من قبل عن تأييده لترتيب لتقاسم السلطة بين وتارة وأعضاء حزب غباغبو. وحضالاتحاد الإفريقي في قراره الرئيس غباغبو على التنحي، ولكنه أعرب عن تأييده لإصدار قانون عفو يعفي الرئيس وغيره من المسؤولين من المقاضاة بشأن أعمال العنف التالية للانتخابات. ورفض باغبو حضور اجتماع الاتحاد الإفريقي.

- "ICC ready to move fast on Ivory Coast," *Radio Netherlands*
<http://www.rnw.nl/international-justice/article/icc-ready-move-fast-ivory-coast>
- "African Union backs Ouattara as president in Ivory Coast," *Christian Science Monitor*
<http://www.csmonitor.com/World/Africa/2011/0311/African-Union-backs-Ouattara-as-president-in-Ivory-Coast>

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في 21 فبراير/شباط، بدأ الضحايا المشاركون في محاكمة قاندي الميليشيات جيرمين كاتانغا وماتيو نغوديلو شوي في الإدلاء بشهاداتهم؛ وقد وجهت المحكمة إلى هذين المتهمين تهمة ارتكاب سبعة من جرائم الحرب، زُعم أنها ارتكبت في قرية بوغورو عام 2003. وجاء إدلاء الضحايا بشهاداتهم في الذكرى السنوية الثامنة للهجوم. يشار إلى أن الضحايا المشاركين ليسوا أطرافاً في المحاكمة، ولكن شهاداتهم يعتد بها، ويمكن أن تؤثر على الأحكام الصادرة والقرارات المتعلقة بالتعويضات المقدمة للضحايا؛ ويشترك 363 من الضحايا في محاكمة كاتانغا ونغوديلو.

- "Judges in Katanga and Ngudjolo trial hear testimony from participating victims," *Katanga Trial*
<http://www.katangatrial.org/2011/03/judges-in-katanga-and-ngudjolo-trial-hear-testimony-from-participating-victims/>

كينيا

من المقرر أن يمثل ستة من كبار المسؤولين والشخصيات العامة الكينية أمام المحكمة الجنائية الدولية في 7 و8 إبريل/نيسان بتهمة ارتكاب جرائم

أدلت اثنتان من الضحايا بشهادتهما في محاكمة جان بيار بيمبا غومبو أمام المحكمة الجنائية الدولية خلال الأسبوع المنتهي في 18 مارس/آذار، زاعمتين أنها تعرضتا للاغتصاب على أيدي جنود الحركة من أجل تحرير الكونغو. وقد وجهت إلى بيمبا تهمة ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك الاغتصاب والقتل العمد والنهب، أثناء قيادته لجنود الحركة المذكورة إبان الصراع الذي شهدته جمهورية إفريقيا الوسطى عامي 2002 و2003. يُذكر أن معظم الشهود الذين أدلوا بشهاداتهم حتى الآن في محاكمة بيمبا هم من ضحايا الاغتصاب. وقال ممثلو الادعاء في المحكمة إن جنود الحركة من أجل تحرير الكونغو تسببوا في إصابة نساء جمهورية إفريقيا الوسطى بفيروس نقص المناعة البشرية أثناء أعمال الاغتصاب التي اتخذوها سلاحاً في الحرب.

- "Witness recounts rape by MLC soldiers," *Bemba Trial*
<http://www.bembatrial.org/2011/03/witness-recounts-rape-by-mlc-soldiers/>

ساحل العاج

في 5 مارس/آذار، قال نائب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا إن المحكمة سوف تتخذ "إجراءات سريعة" ضد من يرتكبون جرائم ضد المدنيين في البلاد. وكان سبع متظاهرات قد قتلن بنيران القوات الموالية للرئيس لوران غباغبو في 3 مارس/آذار. ومنذ نوفمبر/تشرين الثاني، ظل باغبو يرفض التخلي عن الحكم لمنافسه الحسن وتارة الذي اعترف المجتمع الدولي بفوزه في الانتخابات الرئاسية. وقال بنسودا إن البلاد أصبحت "على شفا حرب أهلية"، وإن المحكمة الجنائية الدولية تعكف على جمع وتحليل المعلومات. وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن 400 شخص قد قتلوا منذ الانتخابات.

انتقالات

<http://haguejusticeportal.net/eCache/DEF/12/455.TGFuZz1FTg.html>

السودان

في 7 مارس/آذار، أيدت المحكمة الجنائية الدولية توجيه تهمة ارتكاب جرائم الحرب ضد اثنين من زعماء المتمردين، هما عبد الله باندا أ بكرنورين (عبد الله بندا) وصالح محمد جربو جاموس (صالح جربو). وزعم أن الاثنین قادا هجوماً أدى إلى مقتل 12 من جنود قوات حفظ السلام الإفريقية في مقر تابع للاتحاد الإفريقي في حسكينية في سبتمبر/أيلول 2007. وسوف يقدم الاثنان للمحاكمة بتهمة ارتكاب جريمة القتل العمد والنهب، فضلاً عن تهمة مهاجمة بعثة حفظ السلام. وتعد هذه القضية الرابعة المتعلقة بدارفور التي تنظرها المحكمة الجنائية الدولية.

- “Pre-Trial Chamber I commits Abdallah Banda and Saleh Jerbo to trial,” ICC <http://www.icc-cpi.int/NR/exeres/C42D43BD-C39F-476E-918D-EBF48623CADC.htm>

الأمريكتان

البرازيل

في 17 مارس/آذار، تحدثت أمينة المكتب الخالصشؤون حقوق الإنسان ماريا دو روزاريو أمام مجلس الشيوخ، وحضت أعضاء المجلس على تأييد إنشاء لجنة لتقصي الحقائق تتولى التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في عهد نظام الحكم العسكري في البرازيل. وقالت إن اللجنة الخاصة المعنية بحالات الوفاة والاختفاء، التي تشكلت عام 1995، “لم تكن لديها الأدوات اللازمة لتقديم معلومات لأهالي الضحايا عن حقيقة ما حدث لأبنائهم وأحفادهم”. وأضافت روزاريو أن أكثر من 40 بلداً قد أنشأت لجاناً للحقيقة، مشيرة على سبيل المثال إلى التحقيقات التي قامت بها جنوب إفريقيا بشأن الجرائم التي ارتكبت في حقبة الفصل العنصري.

تتعلق بأعمال العنف التي أعقبت الانتخابات عام 2007. ويشمل الستة نائب رئيس الوزراء أوهورو كينياتا ورئيس الشرطة السابق محمد حسين علي، وقد وجهت إليهم جميعاً تهمة التحريض على أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات، ومن بينها القتل العمد والاعتصاب والنزوح القسري. أصيب نحو 3500 شخص بجروح، وأرغم نحو 600 ألف على النزوح في أواخر عام 2007 ومطلع عام 2008. وقرر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إصدار قرارات اتهام ضد المتهمين بعد أن رفض البرلمان الكيني تشريعاً يقضي بإنشاء محكمة محلية لمحاكمة مرتكبي هذه الجرائم. وأرسلت الحكومة الكينية خطاباً إلى مجلس الأمن الدولي طالبة منه التدخل لوقف الملاحقات القضائية التي تباشرها المحكمة الجنائية الدولية؛ وتقول الحكومة إن هذه المحاكمات سوف تهدد استقرار البلاد قبل انتخابات عام 2012.

- “Kenya’s president & PM in disagreement over ICC deferral ahead of UNSC meeting,” *Sudan Tribune* <http://www.sudantribune.com/Kenya-s-president-PM-in-38276>
- “ICC judges summon Ocampo Six,” *AllAfrica.com* <http://allafrica.com/stories/201103080766.html>

ليبيريا

في 11 مارس/آذار، انتهى ممثلو الدفاع والادعاء من مرافعاتهم في قضية تشارلز تاييلور المنظورة أمام المحكمة الخاصة بسيراليون. وكانت المحاكمة قد بدأت في يونيو/حزيران 2007، وأدلى خلالها أكثر من 120 ألف شخص بشهاداتهم، وقُدِّمت للمحكمة 1000 من القرائن والأدلة. ونفى تيلور ضلوعه في 11 من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المنسوبة إليه من خلال تأييده المزعوم للمتمردين من جيش الجبهة المسلحة الثورية في سيراليون إبان الحرب الأهلية في هذا البلد. وقد لقي أكثر من 120 ألف شخص حتفهم أثناء الصراع الذي دام عشر سنوات؛ ومن المتوقع صدور الحكم في هذه القضية في وقت لاحق من العام.

- “Charles Taylor war crimes trial ends,” *The Hague Justice Portal*

انتقالات

- “Buscan que reparación a las víctimas sea desde 1984,” *El Espectador*
<http://www.elespectador.com/noticias/politica/articulo-257007-buscan-reparacion-victimas-sea-1984>
- “Michael Reed: ‘No será la última ley de víctimas,’” *El Espectador*
<http://www.elespectador.com/impreso/politica/articulo-256365-michael-reed-no-sera-ultima-ley-de-victimas>

كولومبيا

في 8 مارس/آذار، الموافق اليوم العالمي للمرأة، طالبت المجموعة المعنية بالمرأة في البرلمان الكولومبي بتقديم تعويضات خاصة للنساء اللواتي وقعن ضحية لسنوف الإيذاء الجنسي والضرب على أيدي الجماعات المسلحة إبان الصراع الأهلي في البلاد. وقال السناتور ديليان فرانشيسكو تورو إن النساء يشكلن 70 في المائة من ضحايا الصراع، ومن ثم ينبغي أن يتلقين تعويضاً خاصاً.

وفي 15 مارس/آذار، أضيفت نصوص جديدة إلى قانون الضحايا؛ إذ كان القانون الأصلي ينصّ على تقديم تعويضات للضحايا اعتباراً من عام 1986، ولكن العديد من أعضاء مجلس الشيوخ طلبوا تعديل القانون بحيث يشمل الضحايا بدءاً من عام 1984. ودعا أحدهم إلى تقديم تعويضات رمزية لضحايا ما يعرف بمجزرة قصر العدل، وعائلة الوزير السابق رودريغو لارا بونيلا. وقال آخر إن التعويضات يجب أن تعود إلى عام 1980؛ ولا يزال قانون الضحايا قيد المناقشة لدى اللجنة الأولى المنبثقة عن مجلس الشيوخ.

وفي مقابلة مع مجلة الإسبكتادور، قال مايكل ريد من المركز الدولي للعدالة الانتقالية إن قانون الضحايا، وإن كان يمثل البداية، لن يكون آخر قانون يتناول قضية تقديم التعويضات لضحايا الصراع في كولومبيا. وأشار إلى أنه لا يزال ثمة خلط بشأن الإصلاح الزراعي، وبشأن الضحايا المشمولين بالتعويضات. وقال ريد أيضاً إن محور التركيز الرئيسي يجب أن يدور حول الوقاية، إلى جانب مسألة الحق إلى صاحبه.

- “Mujeres buscan reparación especial por abusos sexuales en medio del conflicto,” *El Espectador*
<http://www.elespectador.com/noticias/politica/articulo-255537-mujeres-buscan-reparacion-especial-abusos-sexuales-medio-del-con>

غواتيمالا

في 17 مارس/آذار، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون عن رصد مساهمة قدرها 10 مليون دولار أميركي من صندوق بناء السلام التابع للأمم المتحدة من أجل دعم مساعي حقوق الإنسان وتعزيز أنظمة الأمن والقضاء في غواتيمالا. وقد أنشئ هذا الصندوق عام 2006 بغية تعزيز السلام والاستقرار في البلدان الخارجة من الصراعات.

وقد أنتجت شركة سكايلابيت بيكتشرز فيلماً قصيراً بعنوان: "غرانتيتو: كيف نتغلب على ديكتاتور"، ونال الفيلم جائزة السلام والمصالحة في مهرجان أفلام حقوق الإنسان في جنيف وسباق السيارات في المهرجان الدولي لأفلام حقوق الإنسان في باريس. ويستعرض الفيلم الجهود المستمرة لوضع حد لإفلات الجناة من العقاب على ما اقترفوه من جرائم حقوق الإنسان الواسعة النطاق في غواتيمالا. وقام المركز الدولي للعدالة الانتقالية بدور رئيسي في جهود التواصل الجماهيري والدعاية للفيلم الذي يبلغ طوله ثماني دقائق.

- “UN chief allocates funds to support peacebuilding efforts in Guatemala,” *United Nations News Service*
<http://www.reliefweb.int/rw/rwb.nsf/db900sid/JARD-8F33EV?OpenDocument&rc=2>
- “Documenting 20 Years of Struggle Against Impunity—Granito: How to Nail a Dictator,” ICTJ <http://ictj.org/en/news/features/4509.html>

هايتي

في تقرير صدر في 31 مارس/آذار، حضالأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون المجتمع الدولي على

انتقالات

فوجيموري على جرائم أخرى غير مذكورة في أمر تسليمه الأصلي.

ومن جهة أخرى، لم يتلقَ أهالي قرية ساننا إينيس بعد التعويضات الجماعية التي وعد بها مجلس الوزراء. وكانت البلدة قد أدرجت في البرنامج الوطني للتعويضات في مارس/آذار 2010، وحصلت على 35000 دولار. وصوّت أهالي ساننا إينيس لصالح استخدام هذه التعويضات المالية في بناء مركز للمجتمع المحلي؛ ولكن رئيس البلدية رفض نقل هذه الأموال متعللاً بخلافات سياسية مع نائب حاكم الولاية. وفي 16 مارس/آذار أعلن هذا الأخير أنه سوف يطلب من الحكومة الاتحادية التدخل لحسم هذا الأمر.

- "Chile: definen si Fujimori vuelve a juicio," *La Nueva Provincia*
<http://www.lanueva.com/elmundo/nota/c93fda1c20/21/95748.html>
- "Caserío de Santa Inés no recibirá beneficio por reparaciones colectivas," *Voces*
<http://www.diariovoces.com.pe/?p=26708>

أوروغواي

حض أصدقاء وأقارب نورما سيدريس دي إيباربورو، العضو في الحزب الشيوعي، ووزارة العدل على التحقيق مع الأطباء وأخصائي الطب النفسي بشأن تعذيبها إبان الحكم الديكتاتوري. وكانت سيدريس قد انتحرت عام 1977 بعد قيام القوات المشتركة باعتقالها وتعذيبها أثناء الحملة على أعضاء الحزب الشيوعي في إطار "عملية مورغان". وتعرضت سيدريس للتعذيب البدني والنفسي المتكرر أثناء اعتقالها وكانت المعتقلة السياسية الوحيدة التي تموت انتحاراً أثناء الحكم العسكري الديكتاتوري. وطالب الشاكون باعتبار وفاتها جريمة قتل، وتقديم المسؤولين عنها للقضاء بتهمة القتل العمد، سواء كانوا من المدنيين أو العسكريين أو أفراد الشرطة.

- "Médicos y psiquiatras indagados por torturas," *La República*
<http://www.larepublica.com.uy/politica/442994-medicos-y-psiquiatras-indagados-por-torturas>

التعاون مع الحكومة الهايتية والأمم المتحدة لتعزيز سيادة القانون في هايتي. وفي إشارة إلى عودة الرئيس السابق جان كلود دوفالبيه إلى البلاد، قال الأمين العام إنه "من الأهمية بمكان أن تلتزم السلطات الهايتية كافة السبل القانونية والقضائية بهذا الشأن؛ فمقاضاة المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت ضد شعبهم من شأنها أن توجه رسالة واضحة للشعب الهايتي مؤداها أنه لا يمكن السماح بأي إفلات من العقاب".

- "Enhancing rule of law vital for peace and security in Haiti, UN report says," *UN News Centre*
<http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=37954>

هندوراس

قال رئيس لجنة الحقيقة والمصالحة إدواردو شتاين، في مقابلة أجريت معه في 6 مارس/آذار، إن اللجنة سوف تقدم ما خلصت إليه من نتائج بشأن الإطاحة بالرئيس الهندوراسي مانويل زيلايا عام 2010 في منتصف مايو/أيار. وقال شتاين إن لجنة الحقيقة والمصالحة لم تجر مقابلة مع زيلايا الذي رفض التعاون معها. وسوف يتضمن التقرير توصيات للحكومة لاتخاذ مزيد من الإجراءات، ولكن من المقرر حل اللجنة بعد صدور التقرير.

- "Presidente de Comisión de la Verdad: hondureños y hasta ministros de Zelaya ignoraban qué se pretendía con la cuarta urna," *Proceso Digital*
<http://proceso.hn/2011/03/06/Pol%C3%ADtica/Presidente.de.Comisi/34611.html>

بيرو

في 15 مارس/آذار، أعلنت المحكمة العليا التشيلية أنها تعتزم تعيين قاض للبت في وجوب توجيه تهم جديدة للرئيس البيروفي السابق ألبرتو فوجيموري. وكان فوجيموري قد حُكّم عليه عام 2009 بالسجن 25 عاماً بتهمة ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان وبتهمة الفساد؛ وقدّم فوجيموري للمحاكمة بعد تسليمه من تشيلي إلى بيرو عام 2006. ويتعين على النظام القضائي التشيلي أن يمنح دولة بيرو الحق في محاكمة

انتقالات

آسيا

بورما

في تقريره المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في 14 مارس/آذار، كرر توماس أوجيا كوينتانا، المقرر الخاص لحقوق الإنسان في ميانمار (بورما)، دعوته إلى إنشاء لجنة تحقيق وحضوينا السلطات البورمية على إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين، قائلاً إن "المسؤولية عن اتخاذ إجراء سوف تقع على عاتق المجتمع الدولي"، إذا رفضت الحكومة البورمية إجراء تحقيقات بشأن حقوق الإنسان. وأكد تقرير كوينتانا أهمية العدالة الانتقالية والتعليم في منع وقوع المزيد من الانتهاكات في بورما.

وفي 4 مارس/آذار، انتقد حزب المعارضة "الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية" الميزانية الجديدة لبورما التي تدعم الطابع العسكري للبلاد وتفتقر إلى الإشراف المدني بحيث خُصص نحو ربع الميزانية للجيش. وقالت الرابطة إن الميزانية يجب أن يقرها البرلمان، لا أن تفرضها الطغمة الحاكمة. كما صدر قانون جديد يسمح للقائد الأعلى للقوات المسلحة باستخدام اعتماد مالي خاص دون أي إشراف من البرلمان.

- "UN expert calls for credible probes in Myanmar," *Democratic Voice of Burma* <http://www.dvb.no/news/un-expert-calls-for-credible-probes-in-burma/14744>
- "Myanmar democracy group slams military fund," *AP* http://news.yahoo.com/s/ap/20110304/ap_on_re_as/as_myanmar_opposition

إندونيسيا

تزامن العاشر من مارس/آذار مع مظاهرة كاميسان الصامته المائتين خارج قصر الدولة في العاصمة الإندونيسية جاكرتا. ويحتشد في هذه المظاهرة الأسبوعية الصامته دعاة حقوق الإنسان وأهالي ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، حيث يعربون عن خيبة أملهم إزاء ما يسمونه "سياسة فقدان الذاكرة"

التي تنتهجها الحكومة. وقد أصبحت "كاميسان" رمزاً للنضال من أجل إعلاء شأن حقوق الإنسان في إندونيسيا. ولطالما طالب الضحايا وأهاليهم بأن تحقق الحكومة في الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان، ومن بينها حالات الاختفاء القسري وأعمال الشغب التي وقعت في مايو/أيار 1998، وإطلاق النار على الطلاب في جامعة تريسكاتي وفي سيمانغي عامي 1998 و1999.

- "Human rights abuses: 200 weeks on, victims remain steadfast in search for justice," *Jakarta Post* <http://www.thejakartapost.com/news/2011/03/10/human-rights-abuses-200-weeks-victims-remain-steadfast-search-justice.html>

الفلبين

وقع الرئيس بنينغو أكينو الثالث في 28 فبراير/شباط على وثيقة المصادقة على قانون روما الأساسي مما يدخل الفلبين في حيز اختصاص المحكمة الجنائية الدولية. وقال السكرتير التنفيذي باكينو أوتشوا إن المعاهدة سوف تكون مكتملة لقانون صدر عام 2009 يسمح بمقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية في الفلبين.

وفي 1 مارس/آذار، صدرت أول شيكات بالتعويضات إلى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في الفلبين في عهد الرئيس السابق فرديناند ماركوس. وتستند هذه المبالغ إلى أحكام قضائية صدرت عامي 1994 و1995، وقضيت بمسؤولية ماركوس عن التعذيب والإعدامات الفورية وحالات الاختفاء. وأصدر أحد القضاة الفيدراليين في الولايات المتحدة قراراً في يناير/كانون الثاني يقضي باقتطاع 10 ملايين دولار أميركي من تسوية مع أسرة ماركوس للبدء في تقديم هذه التعويضات الأولية. وتلقت الدفعة الأولى من 7000 من الشاكين الذين يستحقون التعويضات شيكات بمبلغ 1000 دولار.

- "PH ratifies International Criminal Court Statute," *ABS-CBN News* <http://www.abs-cbnnews.com/nation/03/06/11/ph-ratifies-international-criminal-court-statute>
- "First Payments Are Made to Victims of Marcos Rule," *New York Times* <http://www.nytimes.com/2011/03/02/world/asia/02philippines.html? r=2>

انتقالات

دولية للتحقيق في هذه الجرائم، إذا جاءت تحقيقات اللجنة المحلية دون المعايير الدولية.

جزر سليمان

- “US warns Sri Lanka over war investigation standards,” *BBC*
<http://www.bbc.co.uk/news/world-south-asia-12607615>

تيمور الشرقية

في 24 فبراير/شباط، وافق مجلس الأمن الدولي على تمديد بعثة الأمم المتحدة لتيمور الشرقية لمدة 12 شهراً. وأكد قرار المجلس من جديد على أهمية إجراء تحقيق مستقل، وضرورة محاسبة مرتكبي الجرائم الخطيرة، بما في ذلك البت في التهم الجنائية الموجهة لأفراد الشرطة فيما يتعلق بأزمة عام 2006. كما حض المجلس البرلمان الوطني لتيمور الشرقية على مناقشة مشاريع القوانين المتعلقة بالتعويضات وإنشاء معهد للذاكرة.

وتؤيد إندونيسيا وتايلند طلب تيمور الشرقية الانضمام لرابطة دول جنوب شرقي آسيا "آسيان"، غير أن سنغافورة والدول الأخرى الأعضاء في الرابطة تعارض هذا الطلب؛ بل إن سنغافورة مستعدة للاعتراض على طلب انضمام تيمور الشرقية بسبب قلقها على الاستقرار السياسي لهذا البلد.

وفي تصريحات لوسائل الإعلام المحلية، ألمح الرئيس التيموري راموس أورتا إلى أن تأييد إندونيسيا هو إجراء متبادل جاء رداً على امتناع تيمور الشرقية عن ملاحقة أفراد قوات الأمن الإندونيسية الذين ارتكبوا جرائم في تيمور الشرقية عام 1999.

- “Timor-Leste: Security Council Extends UN Integrated Mission,” *Scoop*
<http://www.scoop.co.nz/stories/WO1103/S00224/timor-leste-security-council-extends-un-integrated-mission.htm>
- “Timor Leste’s Bid to Join Asean Faces Objections,” *Jakarta Globe*
<http://www.thejakartaglobe.com/home/timor-lestes-bid-to-join-asean-faces-objections/427953>

في 1 مارس/آذار، أعرب مدير هيئة الادعاء العام عن قلقه بشأن عمليات استخراج الجثث التي تقوم بها لجنة الحقيقة والمصالحة في إطار التحقيق الجنائي في حالات العنف السياسي والعنفي في البلاد. وقال رونالد تلاساسا إن هناك نحو 80 من الحالات العالقة المتعلقة بالعنف، وإن مكتبه يساوره القلق بشأن استخراج الجثث لما قد ينطوي عليه ذلك من عبث بأي أدلة محتملة. غير أن مدير عمليات استخراج الجثث، خبير الطب الشرعي الأنثروبولوجي لويس فوندربرايدر قال إنه من الممكن أن تعمل لجنة الحقيقة والمصالحة ومكتب مدير الادعاء العام معاً في عمليات استخراج الجثث.

وقد ساعد المركز الدولي للعدالة الانتقالية لجنة الحقيقة والمصالحة في تنظيم دورة تدريبية استغرقت ثلاثة أسابيع، شارك فيها 13 من المسؤولين عن أخذ الأقوال وتسجيل الإفادات من المناطق الغربية والوسطى والشرقية في هونيارا. ومن المزمع توزيع هؤلاء المسؤولين على مناطقهم خلال الأسابيع المقبلة بغية جمع الإفادات من ضحايا وشهود انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت خلال الفترة بين عامي 1998 و2003.

- “Prosecution office fears TRC exhumation process,” *Island Sun*
http://www.islandsun.com.sb/index.php?option=com_content&view=article&id=2211:prosecution-office-fears-trc-exhumation-process-&catid=36:latest-news&Itemid=79

سريلانكا

في 1 مارس/آذار، حض مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية روبرت بليك، وهو السفير السابق لسريلانكا، الحكومة على تطبيق المعايير الدولية في تحقيقاتها بشأن الجرائم التي وقعت إبان الحرب الأهلية في سريلانكا. وتحقق لجنة محلية حالياً في ادعاء الأمم المتحدة بأن الآلاف من المدنيين قد قتلوا خلال الأشهر الأخيرة من الحرب عام 2009. وقال بليك إن الولايات المتحدة سوف تدعو إلى قيام هيئة

انتقالات

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

البحرين

- "Egypt dissolves notorious internal security agency," *BBC*
<http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-12751234>
- "Overview of Egypt's constitutional referendum," Carnegie Endowment
<http://carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=43095>
- "Egypt approves constitutional changes," *Al-Jazeera*
<http://english.aljazeera.net/news/middleeast/2011/03/2011320164119973176.html>

في 14 مارس/آذار، وصل إلى البحرين نحو 1000 جندي سعودي و500 من أفراد الشرطة الإماراتية بناء على طلب الحكومة البحرينية المساعدة في حماية المنشآت الحكومية. في أعقاب نشر هذه القوات، اتخذت قوات الأمن البحرينية إجراءات قمعية ضد المتظاهرين في مختلف أنحاء المنامة، ثم طردت المتظاهرين من دوار اللؤلؤة الذي ظل مكاناً لمظاهرات الاحتجاج في البحرين طيلة الشهر الماضي. منعت القوات الحكومية الجرحى من الوصول إلى المنشآت الطبية، وبسطت سيطرتها بالكامل على مستشفى السلمانية، أكبر المستشفيات الحكومية في البحرين. نددت المفوضة السامية لحقوق الإنسان بهذه الأفعال في الوقت الذي استمر فيه ورود أنباء عن الاعتقالات التعسفية وأعمال القتل والضرب.

إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة

في منتصف مارس/آذار، صدر تقرير المتابعة عن لجنة الخبراء المستقلين التي شكلتها الأمم المتحدة لتقييم تحقيقات الحكومة الإسرائيلية والفلسطينيين بشأن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان أثناء الحرب التي شهدتها قطاع غزة عامي 2008 و2009. وأثار هذا التقرير طائفة من الأسئلة وبواعث القلق المتعلقة بالتحقيقات التي أجريت حتى الآن. وأشارت المنظمات الحقوقية المحلية إلى غياب أي مبادرة لملاحقة مرتكبي الجرائم الدولية إبان الصراع، داعية إلى إحالة الأمر إلى المحكمة الجنائية الدولية.

- "Report of the Committee of independent experts in international humanitarian and human rights law established pursuant to Council resolution 13/9," OHCHR
http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/docs/16session/A.HRC.16.24_AUV.pdf
- "Justice and accountability in a new Middle East: A renewed call for victims of the Gaza Conflict," *Al-Haq*
<http://www.alhaq.org/pdfs/Joint%20Oral%20Statement%20-%2016th%20Session%20Human%20Rights%20Council.pdf>

المغرب

في 4 مارس/آذار، أعلن الملك محمد السادس عن إنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان ليحل محل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. وأصدر الملك مرسوماً يهدف إلى تعزيز استقلالية المجلس، وتوسيع صلاحياته في مجالات حماية حقوق الإنسان

- "Saudi soldiers sent to Bahrain," *Al-Jazeera*
<http://english.aljazeera.net/news/middleeast/2011/03/2011314124928850647.html>
- "Bahrain unrest: UN rights chief criticizes crackdown," *BBC*
<http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-12769168>

مصر

في 15 مارس/آذار أعلن وزير الداخلية المصري حل جهاز مباحث أمن الدولة المتهم باقتراح انتهاكات حقوق الإنسان طيلة عدة عقود؛ واستُبدل بجهاز أمن الدولة جهازاً جديداً أطلق عليه اسم "قوة الأمن الوطني". وقال الوزير إن الجهاز الجديد سوف يتولى الحفاظ على الأمن الوطني ومكافحة الإرهاب من دون التدخل في حياة المواطنين المصريين أو التعدي على حقوقهم.

وفي 19 مارس/آذار، أدلى المصريون بأصواتهم في استفتاء وطني لإقرار طائفة من التعديلات الدستورية "التي تكفل جعل الانتخابات أكثر نزاهة." ووفقاً للنتائج الرسمية، أيد هذه التعديلات نحو 77 في المائة من الناخبين.

انتقالات

- وتعزيزها. وعُيّن إدريس إليزامي رئيساً للمجلس،
ومحمد صبار أميناً عاماً له.
- وفي 9 مارس/آذار، أعلن الملك محمد السادس عن
عزمه على إجراء إصلاح دستوري شامل يستند إلى
سبع نقاط، من بينها تعزيز سيادة القانون، والحريات
المدنية، وحقوق الإنسان؛ وزيادة الفصل بين السلطات
بتعزيز سلطات رئيس الوزراء والبرلمان؛ واستقلال
القضاء، والنص في الدستور على إنشاء مؤسسات
تكفل حقوق الإنسان والحريات المدنية والحكم الرشيد.
وأشأ الملك لجنة مخصصة لمراجعة الدستور؛ ومن
المزمع طرح مسودة الدستور الجديد لاستفتاء شعبي.
- “Morocco king vows sweeping reforms,” *Asharq
Al-Awsat*
[http://www.asharq-
e.com/news.asp?section=1&id=24447](http://www.asharq-
e.com/news.asp?section=1&id=24447)
- “HM the King addresses speech to the nation,”
Agence Maghreb Arabe Presse
[http://www.map.ma/eng/sections/speeches/hm_t
he_king_addresse_6/view](http://www.map.ma/eng/sections/speeches/hm_t
he_king_addresse_6/view)

تونس

- صدر في 7 مارس/آذار قرار بإلغاء إدارة أمن الدولة،
وهي جهاز الشرطة السريّة، ويعتقد الكثيرون أنها
مسؤولة عن قمع ومضايقة المعارضين. غير أن
الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان حذرت من
أن هذا المسعى لن يكلل بالنجاح التام إلا بحل الهياكل
الإضافية داخل مختلف فروع وأجهزة وزارة الداخلية
أيضاً.
- “Tunisia disbands state security,” *Al-Jazeera*
[http://english.aljazeera.net/news/africa/2011/03/2
011382051641249.html](http://english.aljazeera.net/news/africa/2011/03/2
011382051641249.html)

اليمن

في 18 مارس/آذار، أطلق مسلحون يرتدون ثياباً
مدنية النار على تجمع للمتظاهرين المناهضين
للحكومة، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 45 منهم.
وبالرغم من نفي الرئيس اليمني عبد الله صالح تورط
قوات حكومية في ذلك، فقد أدى الحادث إلى استقالة
الكثيرين من المسؤولين المهمين، وإقالة مجلس
الوزراء.

انتقالات

أصدر المركز الدولي للعدالة الانتقالية تقريراً موجزاً جديداً يتناول سبل بناء دولة دستورية في كينيا ومقومات هذه الدولة. ويتضمن التقرير المعنون "بث الحياة في الدستور الجديد" مقارنة بين الدستورين الكيني والجنوب إفريقي، مسلطاً الضوء على مراحل وإجراءات وضع الدستور في جنوب إفريقيا. وبعد ذلك، يتناول الاستراتيجيات والتحديات التي تواجه الراغبين في استخدام الدستور في إحداث تغيير اجتماعي إيجابي في كينيا.

- "Breathing Life into the New Constitution," ICTJ <http://www.ictj.org/en/news/features/4526.html>

تيمور الشرقية: تقرير مقدم للمراجعة الدورية الشاملة في الدورة الثانية عشرة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة: أكتوبر/تشرين الأول 2011

يتناول هذا التقرير المقدم من المركز الدولي للعدالة الانتقالية التقدم الذي أحرزته تيمور الشرقية في تنفيذ التزاماتها الحقوقية فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية. فبالرغم مما اتخذته هذا البلد من خطوات لإنصاف ضحايا انتهاكات الماضي وإتاحة سبل العدالة أمامهم، فلا يزال لزاماً عليه أن ينفذ بالكامل توصيات لجنتي الحقيقة اللتين أنشئت في تيمور الشرقية، بما في ذلك إجراء تحقيقات بشأن مصير المختفين، والتعويضات، والدعم الاجتماعي للضحايا، وتخليد الذكرى، والملاحقات الجنائية للجناة.

- "Timor-Leste: Submission to the Universal Periodic Review of the UN Human Rights Council 12th Session," ICTJ <http://www.ictj.org/en/news/features/4515.html>

أوغندا: تقرير مقدم الى المراجعة الدورية الشاملة في الدورة الثانية عشرة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة: أكتوبر/تشرين الأول 2011

يتناول هذا التقرير المقدم من المركز الدولي للعدالة الانتقالية التقدم الذي أحرزته أوغندا في معالجة

المطبوعات

الصحة: أثر الحرب النيبالية على المرأة

بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة "يونيفيم"، أصدر المركز الدولي للعدالة الانتقالية تقريراً بعنوان "الصحة: أثر الصراع النيبالي على المرأة"، وهو كتاب مصور يستند إلى تقرير بعنوان "عبر الخطوط: أثر الصراع النيبالي على المرأة"، أصدره منتدى الدعوة الحقوقية والمركز الدولي للعدالة الانتقالية عام 2010. ويكشف التقرير عن أعمال العنف التي قاستها النساء إبان الصراع المسلح في نيبال خلال الفترة 1996-2006، فضلاً عن الآثار المستمرة لهذا العنف. كما يوثق التقرير الأدوار المختلفة التي قامت بها المرأة أثناء الصراع، ويقدم طائفة من التوصيات بشأن السبل التي تستطيع من خلالها العدالة الانتقالية تلبية احتياجات المرأة وحماية حقوقها بصورة أفضل.

- "Awakening: Impact of Nepal's Conflict on Women," ICTJ <http://ictj.org/en/news/features/4481.html>

اختيار أعضاء لجنة الحقيقة والمصالحة في نيبال

أصدر المركز الدولي للعدالة الانتقالية تقريراً موجزاً جديداً يتضمن توصيات بشأن اختيار أعضاء لجنة الحقيقة والمصالحة في نيبال. ويؤكد التقرير على أهمية استقلال اللجنة وكفاءتها وتمثيلها لكافة الضحايا حتى يتسنى لها ضمان حقوقهم في معرفة الحقيقة والإنصاف والتعويضات.

- "Selecting Commissioners for Nepal's Truth and Reconciliation Commission," ICTJ <http://ictj.org/en/news/features/4523.html>

بث الحياة في الدستور الجديد

انتقالات

الجرائم الخطيرة وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت أثناء الصراع الأخير، ويورد توصيات لاتخاذ مزيد من الإجراءات. وقد اتخذت أوغندا خطوات إيجابية من أجل تحقيق العدالة والمحاسبة عن الجرائم التي ارتكبت إبان الصراع بين جيش الرب للمقاومة والحكومة الأوغندية، ولكن لا تزال هناك بواعث قلق لا يستهان بها. ويتضمن التقرير توصيات للحكومة وللمحكمة العليا الأوغندية، وأخرى للمجتمع الدولي.

- “Uganda: Submission to the Universal Periodic Review of the UN Human Rights Council 12th Session,” ICTJ
<http://www.ictj.org/en/news/features/4501.html>

المركز الدولي للعدالة الانتقالية

انتقالات

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بكايثيلين رايجر
(Caitlin Reiger) على العنوان التالي:
cgarvie@ictj.org

30-17 يونيو/حزيران
العرض الأول للفيلم "لا توما" الوثائقي في الولايات
المتحدة في مهرجان الفيلم السينمائي لمنظمة
هيومنرايتس ووتش
نيويورك

لمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع التالي:
[http://ficcifestival.com/int_peli.php?id=154
&a=Fuera%20de%20Concurso](http://ficcifestival.com/int_peli.php?id=154&a=Fuera%20de%20Concurso)

أضف لمفكرتك

12-11 إبريل/نيسان
ورشة عمل وندوة للاتحاد الإفريقي والاتحاد
الأوروبي والمنظمات غير الحكومية
كايبتاون، جنوب إفريقيا
لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بكايثيلين رايجر
(Caitlin Reiger) على العنوان التالي:
creiger@ictj.org

14-13 إبريل/نيسان
جلسة علنية للجنة الحقيقة والمصالحة للمقاتلين
السابقين في غوادالكانال
لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بأري باسين
(Ari Bassin) على العنوان التالي:
abassin@ictj.org

16-15 إبريل/نيسان
تدريب على التوثيق ينظمه المركز الدولي للعدالة
الانتقالية
نيروبي، كينيا
لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بكليير غارفي
(Clare Garvie) على العنوان التالي:
cgarvie@ictj.org

17-16 إبريل/نيسان
إصدار تقرير التنمية العالمية بشأن الصراع والأمن
والتنمية
واشنطن العاصمة
لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بكايثيلين رايجر
(Caitlin Reiger) على العنوان التالي:
creiger@ictj.org

19 إبريل/نيسان
الصراع والأمن والتنمية: تقرير موجز من البنك
الدولي ونقاش مع المنظمات غير الحكومية بشأن
تقرير التنمية العالمية لعام 2011
نيويورك
لمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع التالي:
<http://ictj.org/en/news/event/4541.html>

2 مايو/أيار
آثار العدالة الانتقالية على النساء والفتيات
نيويورك